إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 15/357

للنشر الفوري

٢٤ يوليو ٢٠١٥

صندوق النقد الدولي

700 19th Street, NW

Washington, D. C. 20431 USA

المجلس التنفيذي يستكمل المراجعة الثانية لاتفاق "خط الوقاية والسيولة" الحالي مع المغرب والتقييم اللاحق لاتفاق "خط الوقاية والسيولة" الأول

استكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٢٤ يوليو ٢٠١٥ المراجعة الثانية لأداء الاقتصاد المغربي في إطار برنامج يدعمه اتفاق يغطي عامين للاستفادة من "خط الوقاية والسيولة" الذي يتيحه الصندوق، كما اختتم التقييم اللاحق للاستفادة الاستثنائية من الموارد بمقتضى اتفاق "خط الوقاية والسيولة" للفترة ٢٠١٢–٢٠١٤.

وقد تمت الموافقة على الاتفاق الحالي الذي يتيح للمغرب الاستفادة من "خط الوقاية والسيولة" في يوليو ٢٠١٤ (راجع البيان الصحفي رقم 14/368) بقيمة تعادل ٣,٢٣٥١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٥ مليارات دولار أمريكي أو ٥٥٠% من حصة المغرب في الصندوق). وقبل ذلك، تمت الموافقة في ٣ أغسطس ٢٠١٢ على الاتفاق الأول الذي يتيح لها الاستفادة من "خط الوقاية والسيولة" لمدة ٢٤ شهرا بقيمة تعادل ٧٠٠% من الحصة.

وقد أتاح اتفاق "خط الوقاية والسيولة" تأمين المغرب من المخاطر الخارجية. وتتعامل السلطات المغربية مع هذا الاتفاق باعتباره اتفاقا وقائيا، على غرار الاتفاق السابق للفترة ٢٠١٢–٢٠١٤، ولا تعتزم سحب موارد بمقتضاه ما لم تظهر احتياجات فعلية لتمويل ميزان مدفوعاتها حال حدوث تدهور كبير في الأوضاع الخارجية.

ويوفر "خط الوقاية والسيولة"، الذي استُحدِث في عام ٢٠١١، ما يلزم من تمويل لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات الفعلية أو المحتملة في البلدان ذات السياسات السليمة، والهدف منه أن يكون بمثابة تأمين من الأزمات في عدد من المواقف المتنوعة أو أن يساعد في حلها. وتدعو سياسة الصندوق إلى إجراء تقييم لاحق في غضون عام واحد من نهاية اتفاق الاستفادة من هذا التسهيل الذي يتيح الحصول على موارد استثنائية من الصندوق.

وعقب المناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي بشأن المغرب، أدلى السيد مِن زو، نائب مدير عام الصندوق ورئيس المجلس بالنيابة، بالبيان التالي حول المراجعة الثانية للاتفاق الحالي:

"كان أداء الاقتصاد المغربي قويا بوجه عام. فبعد تباطؤ النشاط في عام ٢٠١٤، من المتوقع أن يتحسن النمو في عام ٢٠١٥، وقد ساعدت إجراءات السياسة المتخذة على تخفيض مواطن الضعف في المالية العامة والحساب الخارجي وتم تحقيق تقدم

كبير في تنفيذ الإصلاحات. وفي بيئة لا تزال تخضع لمخاطر سلبية بارزة، سيكون من الضروري تخفيض مواطن الضعف المتبقية وتحقيق نمو أعلى وأكثر شمولا لكل شرائح المجتمع.

"وأتاح هذا الاتفاق، الذي تم في إطار "خط الوقاية والسيولة" ولا تزال السلطات تعتبره ترتيبا وقائيا، تأمين المغرب من المخاطر الخارجية. ولا يزال البرنامج على مساره المقرر.

"وكانت تطورات المالية العامة متسقة مع هدف السلطات المعني بتخفيض العجز إلى ٤,٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥. واستمر التقدم في إصلاح الدعم، مع التوسع في مساندة الشرائح السكانية محدودة الدخل. ويؤدي ما تم مؤخرا من اعتماد قانون جديد للموازنة إلى تقوية إطار المالية العامة. وسيكون اعتماد إصلاح معاشات التقاعد في الوقت المناسب عاملا أساسيا لضمان استمرارية هذا النظام.

"كذلك تم تحقيق تقدم في تعزيز إطار السياسة المالية، بما في ذلك التحرك نحو تطبيق معايير بازل ٣ وتنفيذ القانون المصرفي الجديد. وهناك خطوة مهمة أخرى ينبغي اتخاذها، وهي اعتماد قانون البنك المركزي الجديد في حينه. ومما يستحق الترحيب العمل الجاري لزيادة مرونة النظام المطبق لسعر الصرف واستحداث إطار جديد للسياسة النقدية، بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية الأخرى.

"وقد استمر تحسن المركز الخارجي للمغرب بفضل قوة أداء التصدير وانخفاض أسعار النفط. وسيساعد تحقيق مزيد من التقدم في الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك تحسين مناخ الأعمال والحوكمة والشفافية وسوق العمل، على تعزيز التنافسية والنمو وتوظيف العمالة وإكساب الاقتصاد مزيدا من الصلابة في مواجهة الصدمات."

وفيما يتعلق بالتقييم اللاحق لاتفاق "خط الوقاية والسيولة" الأول، رأى المديرون التنفيذيون أن اتفاق خط الوقاية والسيولة للفترة ٢٠١٢–٢٠١٤ أتاح قدرا ملائما من التأمين المؤقت ضد الصدمات الخارجية وكان بمثابة إشارة لقوة أساسيات الاقتصاد المغربي من أجل تلبية احتياجات ميزان المدفوعات في وقت يتسم بمخاطر خارجية كبيرة. واتفقوا على أن هذا الاتفاق يتلاءم مع المعايير والشروط الموضوعة لأهلية الحصول على "خط الوقاية والسيولة" وفق سياسة الاستفادة الاستثنائية من الموارد، بينما أشادوا بالسلطات لعدم سحبها من الموارد التي يتيحها الاتفاق رغم الظروف الاقتصادية الخارجية المناوئة. واتفق المديرون على أن سياسات السلطات ساعدت على تخفيض مواطن الضعف في المالية العامة والحساب الخارجي، مع اعتبار إصلاح الدعم إنجازا كبيرا. وأشار المديرون إلى أن المغرب واجهت رغم ذلك عددا من التحديات على صعيد السياسات متوسطة الأجل في نهاية الاتفاق، نظرا للمخاطر الخارجية ومواطن الضعف المتبقية. وبنظرة إلى الأحداث السابقة، ذكر المديرون أن هناك دروسا مفيدة أمكن استخلاصها حول تصميم البرنامج وتنفيذه.